

”مادة ٨٧ – يستحق المتطوع علاوة على الإجازات الصجية المنصوص عليها في هذا القانون إجازة اعتيادية سنوية براتب كامل لمدة (٢١) يوماً في السنوات الخمس الأولى لخدمته ، وثلاثين يوماً في سنوات الخدمة التالية لذلك .

ويجوز في السنوات الخمس الأولى لخدمته ولأسباب اضطرارية تعديل الإجازة الاعتيادية السنوية للتطوع إلى ثلاثةين يوماً بدون راتب عن المدة الإضافية“.

مادة ٢ – ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية بم دمشق في ٦ رمضان سنة ١٢٧٩ (٢ مارس سنة ١٩٦٠) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن تعديل المادتين ٥٨ و٨٧ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦
 الصادر في ١٩٥٣/٣/٤ المتضمن قانون الجيش الأول

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٦ تاريخ ١٩٥٣/٣/٤ المتضمن
قانون الجيش الأول ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ – يلغى نص المادتين ٥٨ و٨٧ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ تاريخ ١٩٥٣/٣/٤ المتضمن قانون الجيش الأول ويستعاض عنها بنص المادتين الآتى :

”مادة ٥٨ – ضابط الصف المحتفى به من يتقى وفقاً لعمليات خاصة تصدرها قيادة الجيش الأول من ضباط الصف المتطوعين الذين مضى على خدمتهم في الجيش أربع سنوات على الأقل منها سنة برتبة رقيب أو سين برتبة عريف“ .

وعل المرسوم التشريعي رقم ١٨ الصادر في ١٩٥٠/١/١٨ المتضمن
قانون التقاعد العسكري للإقليم الشمالي والتشريعات المعدلة له .

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ – يستبدل بالموادتين ٣، ١٦، وبالفقرة ح من المادة ٢٠
 وبالبند الثاني من الفقرة د من المادة ٢٥ وبالفقرة الأولى من المادة ٢٧
 وبالمواض ٥١، ٥٢، ٥٨ وبالبند الأول من الفقرة أ من المادة ٦١
 وبالمادة ٦٥ من المرسوم التشريعي المشار إليه النصوص الآتية :

بالنسبة إلى المرشحين وعلى أساس الرواتب المقطوعة المقابلة للرواتب الأساسية السابقة الاشارة إليها بالنسبة إلى بقية الجنود وذلك بواقع نصفها يوم مضافاً إليه راتب شهر من كل سنة تقصى عن سن الستين من عمر المصاب ويضرر المجموع في نسبة المطلوبة والحاصل يكون مقدار التعرض المستحق .

ويصدر بهذا التعرض قرار من وزير الخدمة ويؤدي دفعه واحدة من اعتمادات تمويلات التسيير المرصدة في موازنة وزارة الخدمة .

وتطبق هذه الفقرة اعتباراً من ١٩٥٠/١١/١

”مادة ٢٥— فقرة (د) البند الثاني — يضاف إلى معاشهم التقاعدي الأصل جزء من أربعين من رواتبهم الأساسية الشهرية الأخيرة عن كل سنة يقضوها في الخدمة بما في ذلك الضمان القانونية .

يحق لل العسكريين المصابين في العمليات الخفية المرشحين بنجاح لصلة دائمة التداوى والاستشفاء بما في مشارق ومؤسسات الجيش مدى الحياة .

تطبق أحكام هذه الفقرة على من تشملهم أحكام الفقرة ٢٥ من المادة ٢٠ من هذا القانون .

”مادة ٢٧— فقرة أولى — إن الحق في المكافأة العائدة للعسكريين بوجوب هذا المرسوم للنشر يعني أو بوجوب القوانين الأخرى قابلة للانتقال إلى عيالهم ويجب توزيع هذه الحقوق على الوجه التالي : ”

”مادة ٢٥— إذا أعيد المتلاعدي إلى الخدمة في الجيش أو إلى أحد الوظائف الحكومية قبل بلوغه حدود السن القصوى المحددة لهذه الوظائف يوقف معاشه التقاعدي طيلة مدة استخدامه وعند تركه لها يستعيد معاشه التقاعدي السابق إذا لم يتبلغ مجموع خدماته الاعلية الجديدة مدة ستة شهور في حلقة إتمامه منه ولو أكثر تفصي حقوقه التقاعدية مجدداً وفقاً لأحكام المسألة ١٦ على لا يقل المعاش التقاعدي الجديد عن المعاش التقاعدي السابق ” .

”مادة ٣— يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية القائد العام للقوات المسلحة منع معاشات تقاعد استثنائية أو زيادات في المعاشات التقاعدية أو منع مكافآت استثنائية للعسكريين المحالين إلى التقاعد أو الذين يتركون الخدمة أو العاملات من توفى أو يتوفى منهم وهم في الخدمة وبعد مماتهم على التقاعد .

وتمرى على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية الأحكام الواردة في هذا القانون مع عدم الإخلال بما قد يتضمنه القرار الصادر في هذا الشأن من «أحكام خاصة» .

”مادة ١٦— يخصص للعسكري الحال على التقاعد معاش تقاعدي يعادل جزءاً من أربعين من الراتب الأساسي الشهري المخصص للرتبة والدرجة التي كان يشغلها عند إحالته على التقاعد وذلك من كل سنة من سن خدمته المقربة في تصنفيه حتى تتجاوز هذه الخدمات اثنين وتلذين سنة .

فإذا زادت مدة الخدمة الفعلية دون الضمام على اثنين وتلذين سنة يدفع له عن المدة الزائدة مكافأة بمعدل راتب شهر مقطوع عن كل سنة على لا يزيد مقدارها على راتب نصف شهر ولا تدخل كسور السنة في حساب المكافأة .

”مادة ٢٠— (فقرة ح) تطبق أحكام الفقرتين (هـ) و (و) من هذه المادة على الجنود وتحسب لهم معاشات التقاعد على أساس الراتب الأساسي الشهري المبين فيما يلى :

(١) للضباط الجنود — الراتب المحدد لرتب ودرجات الضباط العاملين المعادلة لرتبهم .

(٢) للرئيين — ١٠٠ مائة ليرة سورية

(٣) لباقي الجنود — الراتب المحدد لرتبة ودرجة المنظوع المعادلة لرتبة الجنود .

أما في حالات المطلوبة الناجمة من الخدمة وأثناء القيام بواجب الوظيفة التي لا تشملها أحكام الفقرتين (هـ) و (و) فقرر نسبتها من قبل لجنة التحقيق الصحبة وتحدد هذه النسبة وفقاً للقواعد المطبقة في الجيش، ويدفع للصادرين بها تمويلات يحسب على أساس الراتب المقطوع المخصص لرتبة المرسخ

ويسري هذا الحكم على العسكريين الذين سرحوا ابتداء من ١١/١/١٩٥٠ إلى تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به في الأقليم الشمالي من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية يدشّن في ٦ رمضان سنة ١٣٧٩ (٢ مارس سنة ١٩٦٠).

حال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بافتوكون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن ترقی المساعدين الأولین في الجيش الأول إلى رتبة ضابط شرف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وصف الضباط والمساکر بالقوات المسلحة في الأقليم الجنوبي؟

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٤٦ تاريخ ٤/٢/١٩٥٣ المتضمن قانون الجيش الأول،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؟

”مادة ٥٢ — إذا دعى المقادير لاشغال أحد الوظائف الحكومية بعد بلوغه السن القصوى المحددة لهذه الوظائف أو إذا دعى لاشغال الوظائف غير الخاصة للعواائد القاعدية وتابعة للدولة يوقف معاشه القاعدية ويتفاضي تعويضاً مادياً لراتب الوظيفة التي دعى إليها ويجوز في أحوال خاصة يعود تقديرها إلى الوزير المختص منحه تعويضاً إضافياً لا يتجاوز مقداره ٢٠٪ من التعويض الأصلي“.

ولا تدخل التعويضات النيابية ومعاشات المراة في عداد التعويضات المذكورة في هذه المادة“.

”مادة ٥٣ — خلافاً لما جاء في المادة ٥٢ يحق لل العسكريين المقادير الذين أعيدوا أو سعادون إلى الخدمة بموجب قوانين خدمة العلم أو قوانين أخرى بعد بلوغهم السن القانونية أن يطالبوا بتصفيحة حقوقهم التقاعدية ثانية شريطة أن يتجاوزوا سنة في الخدمة وذلك على الوجه الآتي“:

”يضاف إلى معاشهم القاعدى الأصلى جزء من أربعين من الراتب الأساسى الشهري الذى كانوا يتلقاونه عند تركهم الخدمة لأخر مرة عن كل سنة قضوها في الخدمة بعد عودتهم إليها بما في ذلك الضمان القانونية“.

”مادة ٦١ — بند أول فقرة (١) — يعطى القباء المحترفون أسرحون من الخدمة المتعون بحقوقهم القاعدية دون أن يستحقوا معاش تقاعدياً تعويضاً تساوي ملحوظاً راتب شهر مقطوع عن كل سنة من سن خدمتهم الفعلية بما فيها ضمان الخدمة القانونية“

”مادة ٦٥ — يعطى القبيب المحترف عند إدانته على القاعدة وملأ واحدة إدانة مالية تعادل راتب شهر مقطوع مع العقب العسكري ويستثنى القباء المحترفون الذين أعيدوا أو سعادون إلى الخدمة ثانية من هذه الإدانة إذا لم يسبق لهم تقاضيها وفي حالة وفاة القبيب المحترف تدفع هذه الادانة بكاملها لعياله المعرفين في المادة ٢٨“

”مادة ٦٩ — يضاف إلى المادة ٥٩ بند جديد على الوجه الآتى :

”ويجوز بأمر من قائد الجيش الأول الاحتفاظ بال العسكريين به بلوغهم السن القانونية فيما إذا كانت خدماتهم الفعلية ثلاثة عشر عاماً وأكثر وذلك إلى أن يتجاوزوا بخمسة عشر عاماً وتحسب مدة الاحتفاظ خدمة فعلية تدخل في حساب التقاعد أو تعويضاً تسوياً أما خدماتهم التي يؤدونها بعد إتمامهم الخمسة عشر عاماً فيطبق في شأنها حكم المادة ٥٨“